المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وخلق فرص العمل -ولاية أدرار نموذجا-

د. يامة إبراهيم
أستاذ محاضر قسم "أ" جامعة أحمد دراية- أدرار، الجزائر
د. عوماري عائشة
أستاذة متعاقدة جامعة أحمد دراية- أدرار، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/09/05 تاريخ القبول للنشر: 2018/11/22

ملخص:

إن الاهتمام بسياسة التشغيل وتطبيقها على أرض الواقع يعتبر كن أهم التحديات التي تواجه الجزائر في الوقت الراهن، خاصة وأن الجزائر تعاني من فائض في الطلب عن العرض وذلك راجع لأن المجتمع الجزائري مجتمع فتي أغلبه من الطبقة الشابة، ولتصدي ظاهرة البطالة سعت الدولة إلى انتهاج سياسة واضحة لتشغيل طالبي العمل فأنشأت عدة برامج وهيئات تساعد الشباب على الحصول على مناصب شغل وخلق مناصب أخرى من خلال المساعدة والمرافقة في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات، ومن خلال دراستنا وباستخدام البرنامج الاحصائيEviews 9 ، توصلنا إلى أن إن تعدد الهيئات الداعمة لسياسة التشغيل في الجزائر شجع حاملي المشاريع للخوض في هذه التجربة من خلال التقرب لإحدى الهيئات التي تقدم لهم الدعم الذي يناسب إمكانياتهم، كما توصلنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخلق مناصب شغل أكثر من المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على الآلات والتكنولوجيا الحديثة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ سياسة التشغيل؛ مناصب شغل.

Abstract:

The attention to the operational policy and its application on the ground is considered one of the most important challenges facing Algeria today, especially since Algeria suffers from excess demand for supply, because the Algerian society is a young society mostly from the young class. To address the phenomenon of unemployment, In order to activate the jobseekers, we have established several programs and bodies that help young people to obtain jobs and create other positions by assisting and accompanying the establishment of small and medium enterprises in various sectors. Through our study and using the Eviews 9 program, Employment in Algeria Encouraged project owners to engage in this experience by getting closer to one of the organizations that provide them with the support that suits their potential. We also found that SMEs create jobs more than large institutions that depend on machinery and modern technology.

***Keywords**: SMEs, employment policy, employment positions.*

مقدمة:

لقد أولت العديد من الدول المتقدمة منها أو النامية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للخصائص والمميزات التي تنفرد بها عن باقي المؤسسات الأخرى، هذا ما جعلها تستقطب أنظار معظم الاقتصاديات الكبرى نتيجة النتائج التي توصلت إليها من خلال بلوغ وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بأقل تكاليف مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

وتتمثل سياسة التشغيل في مختلف التدابير والآليات التي تعتمدها الدولة في سبيل استحداث مناصب شغل، من خلال إنشاء مؤسسات تهدف لتحقيق التنمية المحلية من خلال توفير مناصب عمل دائمة أو مؤقتة.

وتتمثل الاشكالية الرئيسية للبحث في:

كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق سياسة التشغيل في ولاية أدرار؟

أهمية الدراسة: يسعى البحث إلى معرفة أهم الاليات التي تتبعها الدولة لتحقيق مناصب شغل كما يهدف الى توضيح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتحقيق سياسة التشغيل.

المنهج المتبع: اتبعنا المنهج الوصفي للدراسة النظرية والمنهج التحليلي من خلال استخدام البرنامج الاحصائي Eviews 9، للدراسة التطبيقية.

تقسيمات الدراسة: قسمنا الدراسة إلى ثلاث محاور هي:

المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثاني: سياسة التشغيل في الجزائر.

المحور الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل في ولاية أدرار

المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال العشر سنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كان الفكر الاقتصادي آنذاك يركز الاهتمام على المؤسسات الكبيرة لما لها من تأثير على الاقتصاد السلمي، غير أن هذا الفكر تراجع مع بداية ظهور مشاكل في المؤسسات الكبيرة خاصة في المجال التقني، التنظيمي، التجاري، والبشري. وهذا ما أدى إلى تجزئة هذه المؤسسات إلى وحدات اقتصادية صغيرة الحجم.[1]

حيث انتشرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع دول العالم ، وزاد الاهتمام بها لما تقدمة من فرص عمل وزيادة التنمية على الصعيد الفردي والوطني.

وانتشرت هذه المؤسسات بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بسبب التوجه الليبرالي لهذه المنطقة.[2]

معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اختلف العلماء والكتاب في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب الاختلاف في تعريف مفهوم الحجم، وقد تم تعريفها بالاستناد إلى المعايير التالية:

المعايير الكمية: يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة معايير كمية نذكر أهمها: [3]

- ✓ تحديد عدد العاملين؛
- ✓ قيمة الاستثمارات؛
- ✓ حجم المبيعات.

ورغم كثرة هذه المعايير إلا أن أكثرها استخداما هو معيار العمالة ومعيار رأس المال.

المعايير النوعية: تهدف هذه المعايير إلى توضيح الفروقات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى، وأهمها:[4]

- ✓ الاستقلالية؛
- ✓ الملكية؛
- ✓ الحصة السوقية؛
- ✓ محلية النشاط.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

التعريف العام: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسات التي تستخدم عددا قليلا من العاملين وتدار من قبل المالكين وتخدم السوق المحلية.[5]

فحسب الدراسة التي قامت بها منظمة العمل الدولية والمتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه يوجد أكثر من 25 تعريفا مختلفاً في 25 بلداً أجريت فيه الدراسة،[6] ومن أبرز التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول نذكر منها:

تعريف البنك الدولي: يعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) المؤسسات الصغيرة بأنها تلك المؤسسات التي توظف 50 عامل على الأكثر، ورأسمالها اقل من 500 ألف دولار، بعد استبعاد الأراضي والمباني.[7]

تعريف الاتحاد الأوروبي: لقد تطورت التعاريف التي قدمتها اللجنة الأوروبية، فحسب التعريف الجديد الصادر في 01 جانفي 2005 تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجدول التالي:[8]

جدول 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي

طبيعة المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون أورو)	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01- 09 عمال	أقل من 02	أقل من 02 (مليون أورو)
مؤسسة صغيرة	من 10 – 49 عامل	أقل من 10	أقل من 10 (مليون أورو)
مؤسسة متوسطة	من 50 – 250 عامل	أقل من 50	أقل من 43 (مليون أورو)

المصدر: المرجع نفسه، ص: 24

تعريف الجزائر: فحسب القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحسب المادة 04 منه تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:[9]

- تشغل من 01 إلى 250 عامل؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليار دينار؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

فحسب المواد 05، 06، 07 من نفس القانون يمكن تلخيص تصنيف المؤسسات في الجزائر إلى 03 تصنيفات

جدول 02: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09 عمال	20	10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	200	100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يساعد هذا التصنيف الدولة في عدة مجالات وهي:[10]

- إعداد برامج المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات؛
- إعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بالقطاع؛
- تشجيع بروز محيط اقتصادي لتطويرها وترقيتها؛
- ترقية وتصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن معظم الدول اعتمدت في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياري العمالة ورأس المال (حجم الاستثمار).

المحور الثاني: سياسة التشغيل في الجزائر

تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، باعتبار أنها توفر فرص عمل للمواطنين مما ينعكس على القدرة الشرائية لهم.

وتعرف سياسة التشغيل علة أنها مجموعة من التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال) الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج التي تحددها السلطات المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية.[11]

1- الأبعاد الرئيسية للسياسة التشغيل: هناك عدة أبعاد للسياسة التشعيل، أهمها الأبعاد التي لها تأثير مباشر على المجتمه، وهي:

أ. البعد الاجتماعي: تسعى سياسة التشغيل للقضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن البطالة، كما تسعى إلى توفير عمل ملائم يحفظ كرامة المواطن؛

ب. البعد الإقتصادي: يرتكز على استثمار رأس المال البشري؛ أي استغلال القدرات الانتاجية للأفراد من أجل خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات مما يسمح باحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة؛[12]

ج. البعد التنظيمي والهيكلي: يقصد به مشتركة جميع الجهات ذات العلاقة في إتخاذ قرارات جماعية، خصوصاً في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها.[13]

3- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق سياسة التشغيل من خلال توفير مناصب شعل:

يمكن حصرها في الجدول التالي:

الجدول رقم:

الجدول رقم 03: الهيئات الداعمة للسياسة التشغيل في الجزائر

الهيئات	المهام	الفئات المستهدفة	قانون إنشائها
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	تدعيم وتقديم الاستشارات والامتيازات الجبائية وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.	الشباب من سن 19 الى غاية 35 سنة	المرسوم التنفيدي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996
الصندوق الوطني للتامين عن البطالةCnac	دعم ومرافقة الأنشطة المنشأة من طرف العاطلين والمسرحين من العمل	العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من 35 إلى 55 سنة	القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرAngem	تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع المعمول به	النساء العاملات في المنازل، الحرفيين الصغار، المستفيدين من الشبكة الاجتماعية	المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار andi	تقديم الامتيازات الجبائية	كل المستثمرين بدون استثناء	الأمر 01-03 المؤرخ في 22أوت2001

المصدر: من إعداد الباحثين

المحور الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل في ولاية أدرار

يمكن توضيح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أدرار من خلال الجدول الموالي:

الجدول 04 : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أدرار خلال عشر سنوات الأخيرة

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المؤسسات	2554	2731	2925	3123	3048	3196	3628	3909	4550	4670	4772
عدد العمال	4503	5016	5606	5787	5733	6521	8458	10339	12191	12821	12700

المصدر: إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية أدرار

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة في ولاية أدرار من سنة إلى أخرى، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (01): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد مناصب الشغل المصرح بها.

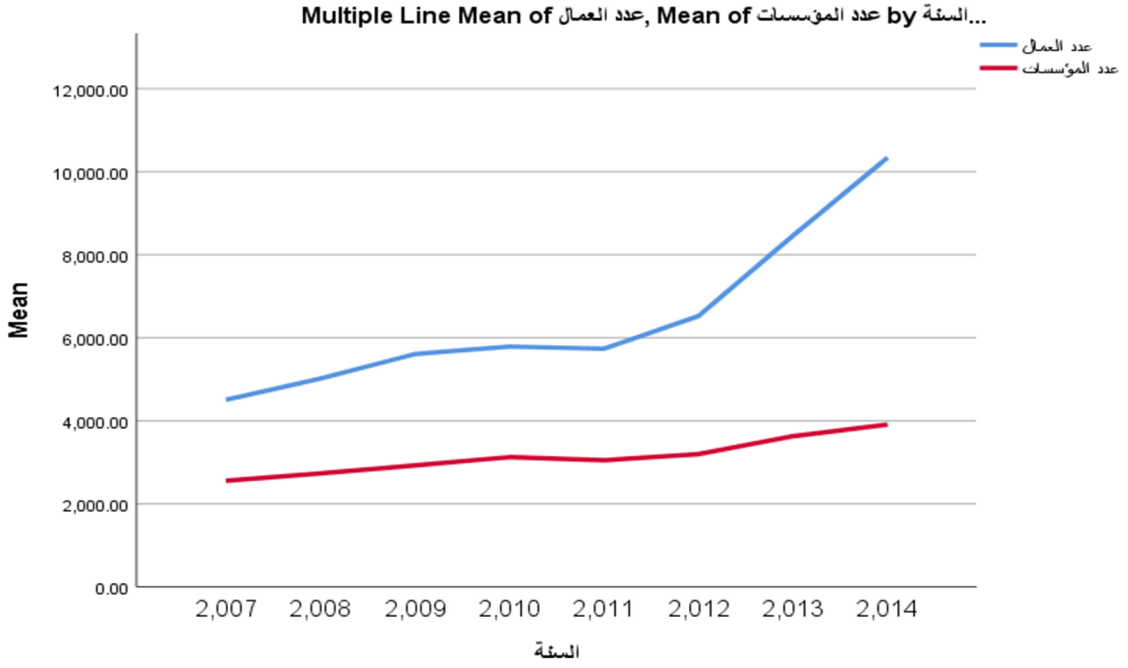

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك تزايد مستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 47 %، إلا أن هذه المؤسسات لم تستمر في نشاطها ومنها لم تبدأ فيه وذلك لعدة أسباب:

- ✓ عراقيل إدارية؛
- ✓ سوء التسيير؛
- ✓ عدم تماشي المنتج المقدم أو الخدمة مع متطلبات سكان ولاية أدرار؛
- ✓ سوء التسيير المالي؛
- ✓ صعوبة الحصول على مقر للمؤسسة؛
- ✓ طول فترة الحصول على المعدات التي تأتي عن طريق الوكالات الداعمة: ansej, angem, cnac.
- ✓ وغيرها من الأسباب التي تحول دون القيام بالمشروع

تعد هذه الدراسة محاولة لبناء نموذج قياسي لقياس أثر البرامج التشغيلية التي أطلقتها الدولة ضمن استراتيجيتها في التخفيف من البطالة.

1- بناء نموذج:

ويهدف هذا النموذج إلى دراسة وقياس مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق خلق مناصب الشغل خلال الفترة المدروسة في ولاية أدرار كنموذج عن باقي ولايات الجزائر.

يشمل النموذج عدة متغيرات مستقلة تمثل البرامج المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية، بينما يعبر المتغير التابع عن عدد الوظائف المنجزة في ولاية أدرار.

الرموز المستخدمة في الدراسة:

EMP: عدد العمال. (المتغير التابع)

ETR: عدد المؤسسات.

2- **نتائج التقدير:** تم تقدير عدد العمال بدلالة عدد المؤسسات

حيث يفترض أن تكون العلاقة الموجودة بين المتغيرات من الشكل:

$$EMP = F(ETR)$$

ونفترض أن الصيغة الخطية للنموذج من الشكل:

$$EMP = C + B1.\ ETR + Ui$$

حيث يعبر Ui عن متغير عشوائي (يمثل حد الخطأ وهو يعبر عن تأثيرات العوامل الأخرى غير الواردة في النموذج، حيث أن تباينه ثابت ووسطه الحسابي معدوم).

وقد تم الاعتماد في التقدير على برنامج Eviews 9، واعتماد طريقة المربعات الصغرى في التقدير، مع استثناء المتغيرات التي يثبت أنها لا تؤثر في المتغير التابع.

حيث تظهر نتائج تقدير النموذج الخطي كالتالي:

الشكل (02): نموذج الدراسة

Dependent Variable: EMP
Method: Least Squares
Date: 11/02/17 Time: 20:12
Sample: 2007 2014
Included observations: 8

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6887.292	1220.746	-5.641870	0.0013
ETR	4.263014	0.385462	11.05948	0.0000

R-squared	0.953239	Mean dependent var	6495.375
Adjusted R-squared	0.945446	S.D. dependent var	1951.487
S.E. of regression	455.8068	Akaike info criterion	15.29433
Sum squared resid	1246559.	Schwarz criterion	15.31419
Log likelihood	-59.17733	Hannan-Quinn criter.	15.16038
F-statistic	122.3121	Durbin-Watson stat	0.902641
Prob(F-statistic)	0.000033		

المصدر: من مخرجات Eviews 9

ووفقاً لمخرجات البرنامج كانت نتائج التقدير كما يلي:

EMP = -6887.292+4.263014. ETR

قيم T للمتغيرات هي:

5.641870 / 11.05948.

R2=0.953239 معامل التحديد

عدد المشاهدات .10= N

والجدول رقم (05) يلخص نتائج التقدير:

الجدول (05): نتائج عملية تقدير عدد العمال بدلالة عدد المؤسسات

المعلمة	القيمة المقدرة	t المحسوبة	المعنوية
الثابت	-6887,29	-5,641	0,0013
عدد المؤسسات (etr)	4,26	11,059	0,0000
معامل التحديد ^{2} : 0,95			
F المحسوبة: 122,31 ، معنوية (F): 0,0000			
دوربن واتسون (DW): 0,902			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

3- التحليل الإحصائي:

✓ يتضح من النتائج ثبوت معنوية المعلمات المقدرة وهي الثابت وعدد المؤسسات وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$؛

✓ ثبوت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار F وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$؛

✓ كما بلغت قيمة معامل التحديد 95 % ، ويشير ذلك الى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج ككل.

✓ معامل متغير عدد المؤسسات 4,26 ، أي أن الزيادة في عدد المؤسسات بمؤسسة واحدة تؤدي إلى زيادة عدد العمال بـ 4,26 وحدة (عامل).

4- التفسير الاقتصادي:

✓ إن إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة يؤدي إلى إمتصاص البطالة بشكل أكثر من المؤسسات الكبيرة لأن المؤسسات الكبيرة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وعلى المعدات والآلات المتطورة أكثر من اليد العاملة، بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي في الأساس مؤسسات عائلية بدأت في شكلها البسيط وتعتمد على اليد العاملة.

✓ إن تعدد أشكال الدعم الذي تقدمه الدولة لهذه المؤسسات شجع حاملي المشاريع للخوض في هذه التجربة من خلال التقرب لإحدى الهيئات التي تقد لهم الدعم الذي يناسب إمكانياتهم:

- فالشباب يتوجهون إلى الوكالة الوطنية لدعم الشباب
- ماكثات في البين وأصحاب الحرف يتوجهون إلة الوكالة الوطنية للقرض المصغر؛
- البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35-45 يتوجهون لصندوق التأمين على البطالة
- للأشخاص الذين يمتلكون رأس المال وينقصهم التحفيز الجبائي يتوجهون إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

✓ إن ولاية أدرار من الولايات التي هي في طور النمو وتحتاج إلى العديد من المشاريع في مختلف الأنشطة للنهوض بالتنمية المحلية، وهذا يعتبر حافز مهم في استقطاب مؤسسات صغيرة ومتوسطة من باقي الولايات.

معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أدرار: يمكن تقسيم الصعوبات التي تتعرض لها هذه المؤسسات إلى:

1- صعوبات تسويقية وإنتاجية: وتتمثل في:

- ✓ إتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القيام بالبيع المباشر وهذا ما يزيد من الأعباء التسويقية؛
- ✓ تفضيل الجهات الحكومية التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات متعددة منها: انتظام التوريد؛
- ✓ إن معظم المواد الخام والمواد الأولية هي مستوردة من الخارج، وبحكم بعد منطقة أدرار عن الميناء هذا ما يجعل تكلفة نقل المواد الأولية للولاية مرتفعة جداً وهو ما يؤدي إلى إرتفاع أسعار المنتجات النهائية؛
- ✓ عدم قيام هذه المؤسسات بالدراسات الفنية والتسويقية فهذا يؤثر على مستوى التكاليف الكلية؛
- ✓ عدم اعتماد المؤسسات الكبيرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحدى أجزاء سلسلة نشاطها؛
- ✓ عدم وجود أسواق جديدة بسبب تدفق السلع المستوردة؛
- ✓ عمدم وجود حماية كافية للمنتج المحلي مقابل نظيرة الأجنبي؛
- ✓ عدم تطوير الاتفاقات التجارية الخارجية؛
- ✓ عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم قد يحدث أزمة في المؤسسات، على سبيل المثال: إن نقص مادة غبرة الحليب التي تعرضت لها ولاية أدرار في الأشهر الماضية أدى إلى تعطل مصنع حليب أدرار لمدة شهر تقريبا مع العلم أنه المصتع الوحيد الذي يورد كافة بلديات الولاية.

2- صعوبات عقارية: وهي:

- ✓ رغم جهودات الدولة في تقديم تسهيلات الحصول على العقار الموجه للاستثمار، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تقف في طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كطول مدة دراسة الملف والحصول الفعلي على العقار والتي قد تصل إلى سنتين أو 03 سنوات، بالإضافة إلى الرفض غير المبرر من طرف اللجنة؛
- ✓ إن أكبر مشكلة تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أدرار هي تهيئة العقار الصناعي، بحيث تضطر المؤسسة إلى تهيئة العقار على حسابها الخاص كتهيئة الطريق المعبد للعقار، توصيل الماء، الكهرباء وغيرها وهذا ما يحدث خلل في التوازن المالي للمؤسسة، وبالتالي يؤثر على العملية الإنتاجية؛

3- صعوبات إدارية: وتشمل:

- ✓ انتشار المحسوبية والرشوة في الإدارات؛
- ✓ هيمنة المؤسسات الكبيرة على السوق المحلي، رغم المجهودات التي قامت بها الدولة في هذا المجال، مثال ذلك في ما يخص المؤسسات التي تنشط في مجال أشغال البناء والطرقات، فرضت الدولة من خلال قانون الصفقات العمومية أن نسبة 20% من إنجاز المشروع يكون موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و 80 % للمؤسسات الكبيرة، إلا أن هذه النسبة تعتبر ضعيفة جداً؛
- ✓ تعقيدات إجراءات تأسيس مؤسسة خاصة إذا كانت في شكل شركة؛

- ✓ يعتبر التأمين الاجتماعي الذي تفرضه الدولة على صاحب العمل عبئ كبيرا خاصة في بداية نشاط المؤسسة ، إذ يتطلب منه تأمين كافة العمال في المؤسسة؛
- ✓ تكون الضرائب الخاصة بالمحيط البيئي والناتجة عن النفايات الصناعية عبئا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ غياب الشفافية في مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ غياب الشفافية في مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4- صعوبات مالية: وهي

- ✓ إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون رأسماله صغير مقارنة بالمؤسسات الكبرى، وبالتالي تكون ضماناتها محدودة وهذا ما يؤدي إلى عزوف البنوك على تمويلها لقروض طويلة الأجل؛
- ✓ مشكلة التسيير الإداري البيروقراطي للبنوك؛
- ✓ المركزية في منح القروض الموجهة المؤسسات المتوسطةوالتي تكون على مستوى المديرية العامة في العاصمة؛
- ✓ المركزية في الحصول على التحفيزات المالية من طرف FGAR و ANDPME بسبب عدم وجود مقر لهاته الهيئات على مستوى الولاية.

5- صعوبات قانونية وسياسية: وهي تشمل على :

- ✓ عدم استقرار النصوص القانونية، فمن خلال التذبذب السياسي الذي تعيشه الدولة فهذا يؤثر على الترسانة القانونية، بحيث كلما أتى وزير جديد ألغى القوانين السارية المفعول وأصدر قوانين جديدة والتي تكون في غالب الأحيان منافية للقوانين السابقة؛
- ✓ نظرا لسياسة التقشف التي تنتهجها الدولة فقد خنقت الحصار على غياب الشفافية في مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من التحفيزات الجبائية في مختلف الهيئات الداعمة بحيث قامت بإلغاء عدة نشاطات مهمة بالنسبة لولاية أدرار من الاستفادة من الامتيازات: كنشاط المقاولة، كراء المعدات، النقل بأنواعه، المطاحن، محطات البنزين وغيرها؛
- ✓ قيام الدولة بتجميد الاعانات المالية فعلى سبيل المثال: العديد من المؤسسات التي استفادت من ANSEJ حصلت على الموافقة النهائية على المشروع لكن بسبب العسر المالي فهي في حال تعطيل مؤقت ريثما الحصول على الاعانة المالية؛
- ✓ حصر المجال وزيادة القيود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من تلك التحفيزات؛
- ✓ تبني الدولة سياسة تسقيف استيراد الآلات ومختلف أنواع العتاد النقل، أدى إلى إيقاف تلك المؤسسات عن العمل، بحيث أصبحت العديد من المؤسسات التي دفعت كامل مبلغ العتاد للمورد في انتظار وصوله بحيث تصل مدة الانتظار إلى 03 سنوات؛

- ✓ قاعدة 51/49 التي تحول دون تحقيق الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية؛
- ✓ بعد سياسة التي تبنتها الدولة في تسقيف الاستيراد وخاصة في مجال المعدات والتجهيزات الصناعية، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني كثيراً من هذا الإجراء فرغم دفع كامل مبلغ المعدات عند الشراء إلا أنها تنتظر مدة طويلة للحصول عليه والتي تصل أحيانا إلى 3-4 سنوات .

6- صعوبات أخرى: والمتمثلة في:

- ✓ نقص اليد العاملة المؤهلة في ولاية أدرار وخاصة في بعض المجالات: كمجال الفندقة؛ إذ نلاحظ أن جل الفنادق والمركبات السياحية في الولاية تقوم بتوظيف عمال من خارج الولاية لهم خبرة في المجال السياحي والفندقة؛
- ✓ إهمال الصناعات التقليدية والتي تعتبر مصدر مهم؛
- ✓ ضعف الكفاءات الإداريى لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مقترحات وحلول لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أدرار: من خلال خلفيتنا النظرية وخبرتنا في ميدان الاستثمار يمكن إقتراح جملة من الحلول للنهوض بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية:

- ✓ لابد على السلطات المسؤولة من وضع إستراتجية محلية لتشجيع الاستثمار وفق إمكانيات الاستثمارية للولاية؛
- ✓ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحاول تطبيق معايير الجودة العالمية؛
- ✓ القيام بحملات تحسيسية حول دور الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ عقد هيئات الدعم اتفاقيات مع الجامعة من أجل تكوين وتهيئة طلبة الجامعة المقبلين على التخرج حول طرق الدعم التي توفرها الدولة، وكيفية الحصول عليها وفق تخصصاتهم؛
- ✓ إنشاء بنك معلومات إقتصادية ومالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ فصل سياسة الاستثمار عن الأمور السياسية؛
- ✓ في ظل سياسة التقشف التي تتبناها الدولة يجب مراعاة خصوصيات منطقة أدرار؛
- ✓ محاولة توضيح مختلف الامكانات الاستثمارية في ولاية أدرار من أجل توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأنشطة الشاغرة؛
- ✓ تشجيع المناولة من الباطن باعتبارها أحد أنواع الشراكة بين المؤسسات؛
- ✓ تشجيع سلاسل الإمداد بين المؤسسات وهذا ما يضمن لهاتسويق منتجاتها وتحقيق وفورات في التكاليف؛
- ✓ تفعيل دور بورصات المناولة ومختلف الهيئات المختصة بها؛

- ✓ تحويل الادارة التقليدية إلى ادارةالكترونية وبالتالي القضاء على البيروقراطية؛ الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال: كتجربة سنغافورة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ وتجربة تونس في حاضنات الأعمال؛
- ✓ تفعيل المرافقة في الهيئات الداعمة وليس فقط على الورق.

خاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية وخاصة على المستوى المحلي، وهذا راجع إلى بساطتها وأن معظمها ناشئة من المؤسسات العائلية بالإضافة إلى صغر رأسمالها مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

وسعت الجزائر كباقي الدول لتطوير وترقية هذا النوع من المؤسسات من أجل الاعتماد عليه في تنمية الاقتصاد الوطني وجعله أحد الحلول البديلة للاستثمار في قطاع المحروقات.

ولكن رغم الجهود التي قامت بها الدولة إلا أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا زال حبيس السياسة والعراقيل الإدارية وأهمها البيروقراطية.

قائمة المراجع:

1. أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، ملتقى الدولي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة سعيدة، 26-2009/07/27.
2. الجريدة الرسمية، قانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، الجزائر، 12 ديسمبر 2001.
3. حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد08، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.
4. رابح خوني و رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات التمويل، (ايتراك، الطبعة01، مصر، 2008.
5. شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
6. علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية: حالة ولاسة سطيف، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2010.
7. قوجيل محمد، تقييم أداء الوكالة الوطنية لعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.
8. ماجد أبو زنط وعثمان غنيم، التنمية المستدامة- دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى-، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد الأول، الأردن، 2006.

9. ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، (دار المسيرة، ط الخامسة، الأردن، 2014).
10. مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، خدمات التشغيل العامة على المستوى المحلي، 2008/12/30، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب.

ملحق رقم (1)

علاقة تطور مناصب الشغل بعدد المؤسسات في ولاية أدرار

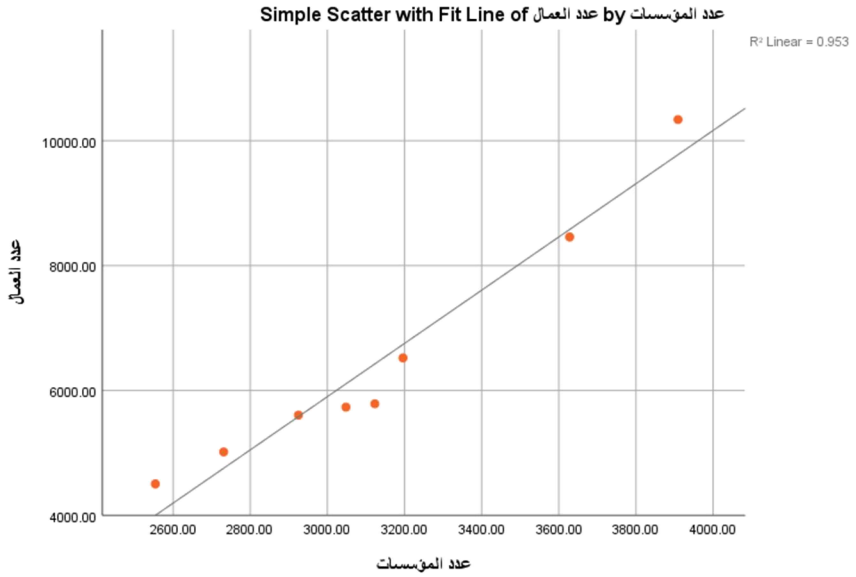

ملحق رقم (1)

الهوامش

[1] قوجيل محمد، **تقييم أداء الوكالة الوطنية لعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص: 03.

[2] قوجيل محمد، **المرجع نفسه**، ص:03.

[3] ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، (دار المسيرة، ط الخامسة، الأردن، 2014)، ص: 15.

[4] رابح خوني و رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات التمويل**، (ايتراك، الطبعة01، مصر، 2008)، ص:21.

[5] ماجدة العطية، مرجع نسبق ذكره، ص:15.

[6] حسين عبد المطلب الأسرج، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد08، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص:48.

[7] شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص:11.
ص: 11

[8] علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية: حالة ولاسة سطيف**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2010، ص ص: 24-25.

[9] الجريدة الرسمية، **قانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 77، الجزائر، 12 ديسمبر 2001، ص:05.

[10] الجريدة الرسمية، **المرجع نفسه**، ص ص: 06-07.

[11] مصطفى بوضياف، **تحديات التشغيل في أسواق العمل**، خدمات التشغيل العامة على المستوى المحلي، 2008/12/30، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب، ص: 09.

[12] أحمية سليمان، السياسة **العامة في مجال التشغيلومكافحة البطالة في الجزائر**، ملتقى الدولي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة سعيدة، 26-2009/07/27، ص: 03.

[13] ماجد أبو زنط وعثمان غنيم، التنمية المستدامة- دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى-، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد الأول، الأردن، 2006، ص: 166.